

الزّراع الأسريون.. إطعام العالم وحماية الكوكب

أعلنت الأمم المتحدة الفترة بين 2019 - 2028 عقداً للزراعة الأسرية، وتوفر الزراعة الأسرية فرصة فريدة لضمان الأمن الغذائي وتحسين سبل العيش وإدارة الموارد الطبيعية بشكل أفضل، وحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، لا سيما في المناطق الريفية. وبفضل حكمة هؤلاء المزارعين ورعايتهم للأرض، فإن المزارعين الأسريين يملكون عوامل التغيير الضرورية للقضاء على الجوع، ولضمان كوكب أكثر توازناً.

مفهوم الزراعة الأسرية

تعرف المزرعة الأسرية بأنها حيازة زراعية تديرها وتشغلها الأسرة، حيث يتم توفير العمالة الزراعية إلى حد كبير من قبل تلك الأسرة. تعتبر الزراعة الأسرية الشكل السائد للزراعة في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء. يوجد في العالم أكثر من 500 مليون مزرعة أسرية. الغذاء الذي نستهلكه اليوم ينتج بواسطة مليار ونصف من صغار المزارعين، وهذا يعطي فكرة عن أهمية الحيازات الزراعية الصغيرة في العالم.

يتراوح المزارعون الأسريون من أصحاب الحيازات الصغيرة، إلى مزارعين متوسطي الحجم، ويشملون الفلاحين، المجتمعات المحلية التقليدية، صيادي الأسماك، المزارعين في المناطق الجبلية، الرعاة وغيرهم. إنهم يديرون نظاماً زراعية متنوعة ويصنعون منتجات غذائية تقليدية ويساهمون كذلك في نظام غذائي متوازن وفي الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي في العالم. فالحيازات الصغيرة تلعب أدواراً عديدة. المزارعون الأسريون متجذرون في الشبكات الإقليمية والثقافات المحلية وينفقون معظم دخلهم داخل الأسواق المحلية والإقليمية وبالتالي يساهمون في التنمية المحلية ويخلقون المزيد من فرص العمل في الزراعة وخارج مجال الزراعة.

لقد غير النشاط البشري النظم البيئية في الخمسين سنة الماضية بشكل أسرع وأكبر مما فعله في أي فترة زمنية موازية في التاريخ، وذلك بصورة رئيسية من أجل تلبية الطلب على الأغذية والمياه العذبة والأخشاب والألياف والوقود.

ومن زراعة ريف دمشق

بين مدير زراعة ريف دمشق المهندس عرفان زيادة أن 8800 أسرة ريفية استفادت من المنح المقدمة ضمن المشروع الوطني للزراعات الأسرية في محافظة ريف دمشق منذ انطلاقه، منوهاً أنه تم تنفيذ المشروع على أربعة مراحل أساسية وربيعين نظاميين حيث بدأت المرحلة الأولى في عام 2018 تم خلالها توزيع 1500 منحة، وفي الربع النظامي للمرحلة الأولى عام 2018 تم توزيع 1000 منحة، والمرحلة الثانية عام 2019 تم توزيع 1500 منحة، وفي الربع النظامي للمرحلة الثانية عام 2019 تم توزيع 1750 منحة، والمرحلة الثالثة عام 2020 تم توزيع 1500 منحة، وفي المرحلة الرابعة عام 2021 تم توزيع 1550 منحة.

وأشار زيادة إلى أن كل منحة تتضمن شبكات ري بالتنقيط تروي مساحة 300 م² وسلّة بذار خضار شتوية

(فول، وبازلاء، وسبانخ) وصيفية (بازنجان، وبندورة، وخيار)، لافتاً إلى أن إجمالي القرى التي وُزعت فيها المنح المقدمة بلغ 204 قرى، وبلغت المساحة المحوّلة للري الحديث من خلال هذه المنح حوالي 441.5 هكتاراً. وأكد زيادة أهمية هذه المنح في تأمين الاكتفاء الذاتي من الغذاء للأسر الريفية المستفيدة دون الحاجة للخروج من المنزل، كما تساهم في تخفيف العبء المادي على الأسرة نتيجة ارتفاع الأسعار بشكل كبير، والحصول على منتج نظيف من خلال العناية بالخضار وريها بمياه نظيفة مما يقلل من خطر التعرض للأمراض المختلفة، والتقليل من هدر المياه نتيجة استخدام شبكة التنقيط لأكثر من موسم، وتحقيق دخل إضافي وربح من خلال بيع الفائض من منتجات الحديقة أو تصنيعها، وتصنيع بعض المنتجات من المواد الأولية المتوفرة لاستخدامها في غير أوقاتها.

الخيار هو إنتاج المزيد باستخدام موارد أقل

وقال الدكتور مثنى غانم من وزارة البيئة: بات نحو 60% من «خدمات نظام علم البيئة» عرضةً للتدهور أو للاستخدام غير المستدام، كما أنّ تراجع الخدمات البيئية قد ازداد سوءاً في النصف الأول من القرن الحالي، وبالتالي لا خيار سوى إنتاج المزيد باستخدام موارد أقل، مما يعني أنّ الاستدامة البيئية في الزراعة لم تعد خياراً، بل ضرورة إلزامية.

للزراعة دور مركزي في إدارة البيئة، حيث أن كثيراً من المشاكل وكثيراً من الحلول أيضاً تكمن في الزراعة ذاتها. فيجب أن تنظر السياسات الزراعية في مؤشرات جديدة مثل إعادة تخصيص شامل لاستخدام الأراضي الزراعية، والاستعاضة عن المحاصيل الغذائية الحالية بمحاصيل الطاقة، والمساهمات التي يمكن أن تقدّمها الزراعة للتنمية الاقتصادية.

حيث تدعو إلى التعقّق أكثر في فهم الطرق التي يمكن من خلالها لنظم إنتاج الأغذية الموجودة حالياً أن تلبي الطلبات الجديدة للمخزونات، وأن تتأقلم مع تغير المناخ ومع تقلص التنوع الحيوي، ومع المساهمة في التخفيف من حدة الجوع واستدامة استخدام الموارد الطبيعية.

تقول منظمة (FAO) بأن الزراعة «يمكن أن تكون جزءاً من الحلّ، وذلك من خلال المساهمة في احتواء تغير المناخ عبر حفظ الكربون واحتباسه واستبداله، وإقامة نظم زراعية مصممة إيكولوجياً لردع الظواهر القسوى» ولكن من الضروري إيلاء عناية أكبر للتكيف مع تغير المناخ خاصة في البلدان النامية. كما أن علم التكيّف

ضروري لتزويد المزارعين ومربي الماشية والمختصين بالغابات بمعارف متصلة بالمناخ بما فيها: البيانات والأدوات المتصلة بالأرصاد الجوية الزراعية لإعداد التوقعات ومراقبة ظروف النمو وما بعد الحصاد، وترسيم المناطق المناخية الزراعية لوضع نماذج عن التأثيرات وإدارة التعرّض لها، إضافةً إلى الإدارة الصحية للتنوع الحيوي لزيادة القدرة على التكيف مع تغير الظروف البيئية ومع الإجهادات.

هناك عدد من العوامل التي تعتبر مفتاحاً لنجاح تنمية وتطوير الزراعة الأسرية مثل: الظروف الزراعية الإيكولوجية والخصائص التضاريسية، وبيئة السياسات، والوصول إلى الأسواق، والوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، والوصول إلى التكنولوجيا والخدمات الإرشادية، والوصول إلى الائتمان، والأوضاع الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية، إلى جانب توفر التعليم المتخصص وغيرها. وهكذا يتبين أن الزراعة الأسرية تضطلع بدور اجتماعي واقتصادي وبيئي وثقافي هام.

هناك عدد من العوامل التي تعتبر مفتاحاً لنجاح تنمية وتطوير الزراعة الأسرية مثل: الظروف الزراعية الإيكولوجية والخصائص التضاريسية، وبيئة السياسات، والوصول إلى الأسواق، والوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى، والوصول إلى التكنولوجيا والخدمات الإرشادية، والوصول إلى الائتمان، والأوضاع الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية، إلى جانب توفر التعليم المتخصص وغيرها. وهكذا يتبين أن الزراعة الأسرية تضطلع بدور اجتماعي واقتصادي وبيئي وثقافي هام.

فوائد الزراعة الأسرية

- الزراعة الأسرية تعتبر الشكل المسيطر من أشكال الزراعة في قطاع إنتاج الأغذية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء.
- إن المزارع الأسرية التي تمثل نحو 500 مليون مزرعة حول العالم، وهي تشكل 98% من الحيازات الزراعية في العالم، وتنتج ما لا يقل عن 56% من مجمل الإنتاج الزراعي، وذلك من 56% من مساحة الأراضي الزراعية حول العالم.
- المزارعون الأسريون يديرون أراضيهم على نحو يحافظون فيه على مستويات الإنتاج العالية، وذلك بالرغم من تدني قدرتهم على الوصول إلى الموارد الإنتاجية كالمستلزمات الزراعية والدعم.

منظمة الفاو تطلق عقداً للزراعة الأسرية

أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة الفترة من 2019 إلى 2028 ليكون عقداً للأمم المتحدة للزراعة الأسرية، ويكون بمثابة إطار عمل للبلدان بهدف تطوير السياسات والاستثمارات العامة لدعم الزراعة الأسرية.

ويسعى هذا العقد إلى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، من خلال معالجة الزراعة الأسرية من منظور شامل وإدماج القضاء على الفقر الريفي بجميع أشكاله وأبعاده.

في أيار 2019، اشتركت منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية بصفتها الأمانة المشتركة لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي في تنظيم إطلاق العقد.

وكذلك خطت المكاتب الإقليمية لمنظمة الأغذية والزراعة لإطلاق العقد على المستوى الإقليمي في أوائل 2020، بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين في مجال الزراعة الأسرية في المنطقة.

باختصار، توصي خطة العمل لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية بسلسلة من الإجراءات المترابطة من المستوى المحلي إلى المستوى العالمي. ويسعى هذا الإطلاق، الذي تم بصورة افتراضية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، إلى تحقيق الأهداف التالية:

أولاً: توفير منصة لأصحاب المصلحة والشركاء لتبادل الآراء حول الأولويات في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا على المستويين الإقليمي والقطري في الفترة حتى 2028.

ثانياً: تطوير خطة العمل الإقليمية في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا والتي ستدعم إطار العمل الإقليمي لتعميمه وتنفيذه من قبل منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والشركاء الرئيسيين.

تتمحور الركائز أو الدعائم الأساسية لعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية حول سبع نقاط أساسية:

أولاً: تعزيز الإنتاجية واستدامة الزراعة الأسرية من أجل نظم زراعية مقاومة لتغيرات المناخ.

ثانياً: تقوية الأبعاد المتعددة للزراعة الأسرية لتشجيع الابتكارات وللمساهمة في التنمية الإقليمية والنظم الغذائية التي تصون التنوع البيولوجي والبيئة.

ثالثاً: دعم الشباب وضمان استدامة الزراعة الأسرية عبر الأجيال.

رابعاً: تعزيز المساواة بين الجنسين، من خلال تعزيز الدور القيادي للمرأة في المجتمعات الريفية.

خامساً: تعزيز منظمات المزارعين الأسريين وقدراتهم على توليد المعرفة وتمتين المزارعين وتقديم خدمات شاملة في سلسلة الحضر الريفية.

سادساً: تحسين الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والقدرة على الصمود ورفاه المزارعين الأسريين والأسر والمجتمعات الريفية.

سابعاً: تطوير بيئة سياسية تمكينية لتعزيز الزراعة الأسرية.



تجارب ناجحة في استدامة الزراعة وابتكارات التجارة الإلكترونية والربط بالأسواق

- والزراعة الأسرية تحافظ على المنتجات الغذائية التقليدية، وتساهم في الوقت ذاته في توازن الوجبة الغذائية وحماية التنوع البيولوجي الزراعي العالمي واستخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام.
- وبواسطة المعرفة المحلية يحافظون على الإنتاجية من أراض هاشية في غالب الأحيان، وذلك من خلال أساليب متشابهة ومبتكرة لإدارة الأراضي.
- الزراع الأسريون قادرون على تحسين العديد من خدمات النظم الإيكولوجية وذلك بفضل معرفتهم الدقيقة بأراضيهم وقدرتهم على إدارة المشاهد الطبيعية القاسية غير الملائمة.
- والزراعة الأسرية تمثل فرصة لتعزيز الاقتصادات المحلية، وخصوصاً عندما ترافقها سياسات تهدف بصورة محددة إلى توفير الحماية الاجتماعية للمجتمعات المحلية ورعايتها.
- إن الدخل الفائض عن الحاجة الذي تدره الزراعة الأسرية يتم إنفاقه على السكن والتعليم وشراء الملابس وغيرها من الخدمات داخل الاقتصاد المحلي القائم على نشاطات خارج المزرعة.
- وكأتمودج أفادنا الدكتور مثنى حول الإجراءات المتخذة في مديرية بيئة ريف دمشق بما يخص هذا المنحى..
- معلوماتياً (مشروع المرصد البيئي).
- تلوث الهواء (الكشف الدوري على المنشآت) حسب المنطقة.
- تلوث المياه (الكشف الدوري على المنشآت) حسب المنطقة.
- النفايات الصلبة (رحلة، العمل مع الوزارة، كومبوست للبلديات).
- التوعية والإعلام (نشاطات توعية، تشجير، ندوات..... إلخ).
- مراقبة النفايات والمواد الكيميائية المستوردة.
- منح الموافقات البيئية.



واختبارات الإنبات وتبني المحاصيل بالتناوب وتدابير إدارة الآفات. وقد قيمت وزارة الزراعة السودانية البرنامج على أنه ناجح واستقبله المزارعون بشكل إيجابي. نعمل في كل البلدان في المنطقة العربية على دعم صغار المزارعين مع جمعيات المزارعين والتعاونيات. الجديد في هذا الأمر هو مسألة الابتكار والابتكار الرقمي. في بداية هذا العام فتحت منظمة الفاو باب الترشيدات في ميادين الابتكار وقد تواصلنا مع أكثر من 120 قصة نجاح من المنطقة وتمت دراستها واختيار التجارب الناجحة. كانت هناك تجارب في كل الميادين، شملت مسألة استدامة الزراعة وابتكارات التجارة الإلكترونية والربط بالأسواق.

رسالة أخيرة

نتمنى أن يتيح عقد الأمم المتحدة للحيازات الصغيرة فرصة لتسليط الضوء على دور صغار المزارعين، لأن دورهم مركزي في الإنتاج والتنمية الريفية ولا بد من إعطائهم كل التقدير والمساعدة لتحقيق التنمية والتي تصب في أهداف التنمية المستدامة التي تُعقد الآمال على تحقيقها بحلول عام 2030. توفر البيئة المنتجات (الثروات الطبيعية) والخدمات (وظائف نظام علم البيئة) والتي نعتمد عليها لإنتاج الغذاء، وتوليد الطاقة، وتوفير المواد الأولية. كذلك تتلقى البيئة، وتدور جزئياً، مخلفات المنتجات والنفايات الناتجة من النشاطات الاقتصادية المختلفة. لقد غير النشاط البشري النظم البيئية في الخمسين سنة الماضية بشكل أسرع وأكبر مما فعله في أي فترة زمنية موازية في التاريخ، وذلك بصورة رئيسية من أجل تلبية الطلب على الأغذية والمياه العذبة والأخشاب والألياف والوقود ❖

إعداد علاء أبو عجب
مديرية الإرشاد الزراعي

ومن تفاصيل وردت بإجابات الدكتور رشيد سراج، مدير المشروعات بمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة عن أسئلة أخبار الأمم المتحدة.. كيف يستطيع المزارعون الصغار مواكبة التغيرات في ظل التوسع الكبير للزراعة عموماً وانتشار التقنيات الحديثة في مجال الزراعة؟

مواكبة المزارعين الصغار للتوسع وانتشار التقنيات الحديثة في مجال الزراعة تركز حول مسألة تشجيع الابتكار والتكنولوجيا الرقمية. هناك فرص عديدة. على سبيل المثال، زيادة الاتصال بالإنترنت للوصول إلى المعلومات والمعرفة بهدف تحسين الإنتاجية في المزارع عبر الخدمات الإرشادية الرقمية. كذلك استعمال التقنيات الرقمية والأجهزة والمنصات المحمولة لربط المزارعين بالأسواق، أو ما تسمى بالتجارة الإلكترونية. وقد اتضح دور هذه التطبيقات خلال فترة الحجر الصحي الناجمة عن انتشار جائحة كوفيد - 19.

إضافة إلى تطبيقات أخرى مثل تطبيقات التحليل الجغرافي والمكاني لمساعدة المزارعين على اتخاذ قرارات مستنيرة بأساليب علمية. هناك تطبيقات عديدة وهناك فرص لتمكين المزارعين الصغار من استخدام هذه التطبيقات والابتكارات في ميدان الزراعة.

استدامة الزراعة

ما المقصود باستدامة الزراعة؟

باختصار، تعني استدامة الزراعة تحسين الإنتاجية ولكن مع الحفاظ على كل نظم الإنتاج والموارد الطبيعية، مثلاً تدبير استعمال المياه بشكل علمي لمنع تبذير المياه والحفاظ على التربة من الانجراف. تكمن الفكرة بصورة عامة حول ضرورة ألا يكون الإنتاج على حساب الموارد الطبيعية.

أمثلة ناجحة للزراعة الأسرية

هل لديكم أمثلة ناجحة للزراعة الأسرية في المنطقة العربية؟

نعم لدينا أمثلة عديدة وقصص نجاح في كل البلدان التي تعمل فيها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وخاصة في المنطقة العربية. مثلاً، هناك مشاريع عديدة تم تحقيقها في ولاية النيل الأزرق السودانية حول المدارس الحقلية للمزارعين بهدف التغلب على التحديات التي تواجه المزارعين بالتعاون مع وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في السودان. كان الهدف من هذه المدارس هو تحسين قدرة صغار المنتجين على تبني تقنيات مناسبة في المزارع ومشاركة النتائج مع المزارعين المجاورين. كان التدريب يهدف كذلك إلى تحسين الممارسات الزراعية وإدارة الآفات الزراعية بصورة متكاملة.

لقد كانت النتائج إيجابية جداً حيث نجح البرنامج في توظيف 33 عاملاً إرشادياً وإنشاء 129 مدرسة ميدانية، وقد أحدث ذلك تأثيراً إيجابياً في المنطقة حيث ركز التدريب على أمور عديدة منها أهمية البذور المحسنة